الأمم المتحدة

A/66/L.55/Rev.1*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 September 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البندان ١٤ و ١١٧ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

الأردن، تايلند، ساموا، كوستاريكا، كينيا، منغوليا، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، اليابان: مشروع قرار

متابعة الفقرة ١٤٣ المتعلقة بمفهوم الأمن البشري من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد التزامها بجميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]، وبخاصة الفقرة ١٤٣ منها، وإلى قرارها ٦٤/٢٩١ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠،

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(١) انظر القرار ٦٠/١.

070912 060912 12-50068 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تسلم بأن التنمية، وحقوق الإنسان، والسلام والأمن، وهي الركائز الثلاث للأمم المتحدة، هي أمور مترابطة ويعزز كل منها الآخر،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن متابعة قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩١ المتعلق بالأمن البشري[٢]؛

٢ - **تحيط علماً** بالمناقشة الرسمية التي نظمها رئيس الجمعية العامة حول مفهوم الأمن البشري في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٣ - **توافق** على أن مفهوم الأمن البشري يشكل نهجا لمساعدة الدول الأعضاء على تبيان ومواجهة التحديات الشاملة والمتفشية التي تهدد بقاء شعوبها وسبل عيشها وكرامتها. واستنادا إلى ذلك، فأي فهم مشترك لمفهوم الأمن البشري يجب أن يشتمل على ما يلي:

(أ) حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة، بمنأى عن الفقر واليأس. ولجميع الأفراد، وبخاصة الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه؛

(ب) يدعو الأمن البشري إلى تقديم استجابات شاملة ووقائية يكون محورها الإنسان وتُصمم لملاءمة سياقات محددة بحيث تعزز حماية وتمكين الأفراد ومجتمعاتهم؛

(ج) يقر الأمن البشري بأوجه الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، ولا يميِّز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(د) يختلف مفهوم الأمن البشري عن مفهوم المسؤولية عن الحماية وتنفيذها؛

(هـ) لا ينطوي مفهوم الأمن البشري على استعمال القوة أو التدابير القسرية أو التهديد باستعمالها. ولا يحل الأمن البشري محل أمن الدول؛

(و) يرتكز مفهوم الأمن البشري على تولي السلطات الوطنية زمام الأمور. وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤاتية للأمن البشري تتباين كثيرا من بلد إلى آخر ومن زمن إلى آخر وداخل البلدان نفسها، فإن الأمن البشري يعزز الحلول الوطنية المسايرة للواقع المحلي؛

(ز) تحتفظ الحكومات بالدور الرئيسي وبالمسؤولية الأولى فيما يتعلق بكفالة بقاء مواطنيها وأسباب رزقهم وكرامتهم. ودور المجتمع الدولي هو تكملة العمل الذي تضطلع به

(٢) A/66/763.

الحكومات وتقديم الدعم اللازم لها، بناء على طلبها، من أجل تعزيز قدراتها على التصدي للتحديات القائمة والناشئة. فالأمن البشري يتطلب مزيدا من التعاون والشراكة فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني؛

(ح) يجب تطبيق مفهوم الأمن البشري في ظل الاحترام الكامل للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساساً ضمن نطاق الولاية المحلية للدول. ولا يستوجب الأمن البشري التزامات قانونية إضافية من جانب الدول؛

٤ - **تسلم** بأنه في حين تشكل التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان ركائز الأمم المتحدة، وهي مترابطة ويعزز كل منها الآخر، فإن تحقيق التنمية هدف محوري في حد ذاته، ومن شأن النهوض بالأمن البشري أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تقر** بالمساهمات التي قدمها حتى الآن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات إلى الصندوق؛

٦ - **تؤكد** أنه ينبغي للمشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري أن تحظى بموافقة الدولة المستفيدة، وأن تكون متمشية مع الاستراتيجيات والأولويات الوطنية بما يضمن تولي زمامها على الصعيد الوطني؛

٧ - **تقرر** مواصلة مناقشتها لمفهوم الأمن البشري وفقا لأحكام هذا القرار؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يسعى إلى الحصول على آراء الدول الأعضاء لإدراجها في تقريره، وكذلك الدروس المستفادة والتجارب المتعلقة بالأمن البشري على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.